المواطنة

مفهوم المواطنة:

فى اللغــة العربيــة: المفاعلة بين اثنين فأكثــر قد يصبحون عشرات أو مئات أو ملايين يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الانتمــاءات وكل الحقوق والواجبــات وبذلك يحققون انتماء آخــر بعضهم لبعض بالتصاق مع الوطن الذى هو قطب الرحى فى هذا الانتماء ومنهم يتكون الشعب وتتكون الأمة.

والمواطنــون يحملون دلالات أقوى من دلالات الشــعب لأن كلمة الشــعب لا تشــعر بالانتماء وبالارتباط بالأرض وبالآخر إلا عرضًا. ولكن المواطنة تشعر بما يوحى به جذر الكلمة لغويًا وبمــا يوحى به مفهومهــا القانونى والسياســى وما يوحى به التفاعــل بين الذين ينتمون إلى الوطــن فيأخذون منه ما يعطى من حقــوق ويمنحونه مــا يتطلب مــن واجبــات. والمواطنون يحملون دلالات أقوى من دلالات الأمة تستمد مفهومها أحيانًا مــن الجنس أو اللغة أو الدين ولــو اختلفت أوطانها أو باعدت التيارات السياسية بين دولها وباعد بينها التكوين الدولى.

ولكن المواطنة تقتضى الالتصاق بالوطن كأساس يفرض فى الغالب وحدة اللغة وأحيانًا كثيرة وحدة العرق ووحدة الدين، ودائمًا وحدة الحكم ولو فى اتحاد فدرالى ووحدة العلم بكل ما تعنيه من الدفاع عنه والاستشهاد فى سبيله[1].

وبأسلوب آخر فالمواطنة لغة: مفاعلة أى تفاعل بين الإنسان المواطن وبين الوطن الذى ينتمى إليه ويعيش فيه وهى علاقة تفاعل لأنها ترتب للطرفين وعليهما العديد من الحقوق والواجبات.

ولابد لقيام المواطنة أن يكون المواطن وولاؤه كاملين للوطن يحترم هويته ويؤمن بها وينتمى إليها ويدافع عنها بكل ما فى عناصر هذه الهوية من ثوابت اللغة والتاريخ والقيم والآداب العامة والأرض التى تمثل وعاء الهوية والمواطنين. وولاء المواطن لوطنه يستوجب البراء من أعداء هذا الوطن[2].

وبتعبير ثالث فالمواطنة لغة مفاعلة أى مشاركة. وقد يكون الإنسان مواطنًا بحكم جنسيته أو مكان ولادته أو غيرهما من

(١) عبد الكريم قطب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية ٣٣ مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢) محمد عمارة، السنة النبوية فى المواطنة، مقال فى جريدة الأخبار – العدد ٧٠٧٦ سنة ٥٥ الجمعة ١٢/ ١/ ٢٠٠٧م.

الأسباب، ولكن هل تكون لديه وطنية تجاه المكان الذى يعيش فيه[1]. وياتى تعريف آخر للمواطنة: أنها التعبير الاجتماعى لعملية انتماء الإنسان للواقع والموقع الذى يعيش فيه[2].

وإن مواطنًا من غير وطن تائه ووطن من غير إنسان مهجور ولا معنى له والربط بينهما هو المواطنة التى تجعل المواطن مستقرًا فى وطنه، هادئ البال فيه. كما تجعل الوطن معمورًا بالمواطنين الذين يحبون وطنهم ويفدونه بالغالى والنفيس.

وبالمقارنة بين هذه المفاهيم الأربعة للمواطنة يتضح لنا الأتى:

أنها تتلاقى جميعها على وجه التقريب فى أنها مفاعلة وزنًا ومعنى وتكون هذه المفاعلة فى التوطن أى المشاركة فى الوطن الواحد جنسية أو مكان ميلاد أو غيرهما كما أنها تتلاقى فى أن أحد طرفى العلاقة مواطن والآخر وطن وأن الرابطة بينهما تتمثل فى الانتماء والولاء وتبادل الحقوق التى للمواطن لدى الوطن ومقابلها الواجبات التى للوطن على المواطن.

---

(١) د. خالد عبد العزيز الشريبة، رؤيا فى السياسة الاجتماعية، ورقة بحث مقدمة للقاء قادة العمل التربوى فى وزارة التربية – الباحة المحرم سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٩م.

(٢) د. خالد عبد العزيز الشريدة، صناعة المواطنة فى عالم متغير (مرجع سابق).

التمايز بين المواطنة وغيرها من المفاهيم السياسية الأخرى:

المواطنة والمواطن:

إن المواطن هو الإنسان الذى يستوطن الوطن معه كلما كان، ويلتقى المفهوم الأسمى للمواطن مع المفهوم الأسمى للإنسان فى أنه ليس تجريديًا ولكنه يأخذ من مضامين الوطن ويمنحه كل مضامين المواطن لينتقل مفهوم المواطن إلى مفهوم أشمل، وهو المواطنة التى هى تفاعل المواطن مع الوطن، وبذلك يزيد المواطن اقترابًا من أسمى مفهوم الإنسانية فتصبح المواطنة إنسانية مضافًا إليها التعلق بشخص آخر يشاركه فى الوطن ويقتسم معه كل مضامين الوطن والمواطن[1].

المواطنة والوطنية:

إن الوطنية تنبع من حب الوطن والاندماج فى مقوماته الأرضية والإنسانية والعقائدية والفكرية والتاريخية والدفاع عنه إلى حد الاستشهاد.

---

(١) عبد الكريم قطب، سلسلة الثقافة القومية (٣٣) مركز دراسات الوحدة العربية (مرجع سابق).

وتعنى كذلك أن يرعى المواطن سيرة الوطن وهو يتحرك فى طريق التنمية الاقتصادية أو فى طريق التنمية الديمقراطية أو فى طريق تصحيح مسار الحكم[١].

والوطنية هى الإطـار الفكرى والنظرى للمواطنة بمعنى أن الوطنية عملية فكرية بينما المواطنة ممارسة عملية[٢].

ومن جهة أخرى فالوطنية تعنـى الانتماء والولاء الفكرى لموقع الوطن الذى يسـكن المواطن فيه وتعنى المواطنة: المشاركة فى كل ما يخدم هذا المكان الذى يعيش فيه الإنسان المواطن[٣].

المواطنة والهوية:

لو التمسنا تعريفًا للهوية لكان تعريفها ما يكون الشىء به هـو لكن الهوية التى نبحث عنها تتكون لدى الأمة والشـعب والمواطـن فى حلقات متتابعة من التاريخ على قدر ما انحدرت فى أعماق التاريخ.

---

(١) عبد الكريم قطب، سلسلة الثقافة القومية (٣٣) مركز دراسات الوحدة العربية (مرجع سابق).

(٢) د. خالد عبد العزيز الشريدة، صناعة المواطنة فى عالم متغير (مرجع سابق).

(٣) د. خالد عبد العزيز الشريدة، صناعة المواطنة فى عالم متغير (مرجع سابق).

والهوية القومية أساس من الهوية العامة للأمة والشعب والوطن والمواطن ولا نعنى بالقومية العرقية. فتلك رؤية مختلفة للهوية، وإنما نعنى القومية التى يبلورها الانتماء إلى مجموعة بشرية جمعها التاريخ واللغة وأهداف مشتركة ودين مشترك كل ذلك فى الغالب. ومفهوم الهوية مهدد من جديد بالنظام العالمى[1]. والمواطنة وإن كانت تتلاقى فى الانتماء مع الهوية فكل منهما لابد أن يصاحبه انتماء إلى الوطن ينتسب إليه ضيقًا فى نطاق الوطنية أو متسعًا فى نطاق القومية.

المواطنة والقومية:

القومية جانب أوسع من الوطنية وإن كانت الكلمتان قد اختلفتا فقد تجاوز المفهومان. فالذين يتعلقون بالوطنية ينتسبون إلى الوطن كدولة والذين يتعلقون بالقومية ينتسبون إلى الأمة التى قد تستوطن أكثر من دولة والمواطنة فى حالة الوطنية أضيق مجالاً منها فى حالة القومية لأن الأولى نطاقها شعب يسكن دولة والأخرى مجالها شعوب تقيم فى عدة دول.

(١) أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، الثقافة (٣٣) عبد الكريم قطب.

المواطنة والديمقراطية:

الحرية هى أساس الديمقراطية التى (هى حكم الشعب بالشعب وللشعب)، وتحقيق الحرية هو السبيل الوحيد لتحقيق الديمقراطية. ومع الحرية والقانون وضمان حقوق الناس بدأ النظام الديمقراطى ينظم نفسه بالدستور والقوانين التنظيمية والمؤسسة المنتخبة[1]. إن الشرعية الديمقراطية كمبدأ أى كإطار لممارسة الإنسان لحقوق المواطنة يجعلها سابقة على القنوات والمؤسسات التى تمارس فيها وبواسطتها[2].

ويمكن القول فى إيجاز مركز أنه: لا ديمقراطية دون مواطن وحقوق مواطنة وهذه أزمة الدول المتأخرة[3].

المواطنة والدولة الحديثة:

إن مفهوم المواطنة هو أحد المكونات الأساسية والمتطورة للمعنى والمحتوى والدلالة فى إطار الدولة القومية الحديثة

(١) أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، الثقافة (٣٣) عبد الكريم قطب.
(٢) د. محمد عابد الجابرى، سلسلة الثقافة القومية (٢٦) قضايا الفكر العربى، مركز دراسات الوحدة العربية.
(٣) نبيل عبد الفتاح، جريدة الدستور، العدد ٨٥ أول نوفمبر سنة ٢٠٠٦م. المواطن والدولة الحديثة، صفحة ٢٥.

والرأسمالية الغربية ومن ثم أثر التطور فى كليهما على مفهوم المواطنة من الدلالات القانونية السياسية إلى الدلالات المدنية والحقوقية إلى مجال الحقوق الاجتماعية.

إن مفهوم المواطنة بأبعاده ارتبط تاريخيًا بتصورات الدولة القومية الحديثة وبالحقوق والحريات الأساسية ومبدأ دولة القانون. وإن مفهوم المواطنة فى إطار الدولة القومية يواجه تحديات ما بعد القومية وإن نشوء قومية فى شكل كيانات كالاتحاد الأوربى أدى إلى نشأة مجموعة من الحقوق والالتزامات العابرة للحدود مما سيؤثر حتمًا فى مفهوم المواطنة التقليدى الذى ارتبط بالدولة القومية[1].

المواطنة وحقوق الإنسان:

هناك خلط يحدث فى بعض الأحيان بين مفهوم المواطنة بما تقتضيه من حقوق وبين حقوق الإنسان، أو قد يعتبرهما البعض مترادفين بما اشتركا فى الحقوق، ولكن حقوق الإنسان هى مبادئ إنسانية على الجميع دعمها وتبنيها وإتاحة

(١) نبيل عبد الفتاح، المواطنة والدولة الحديثة، مقال بجريدة الدستور، العدد ٨٥ فى أول نوفمبر سنة ٢٠٠٦م صفحة ٢٥.

الفرصـــة لتطبيقها. أما المواطنة فهى كفاح على أرض الواقع من أجل اكتساب الحقوق[1].

المواطنة والعولمة:

إن التحولات العالمية وما بعد الحديثة وما بعد القومية أثرت فى مفهوم المواطنة، ولاســيما فى ظل انكســار الحدود القومية وخاصة فى دور متنام للاتفاقات الدولية وبروز مؤسسات عبارة لحدود الــدول القومية بــل وتصاعد الدور الــذى تلعبه بعض الاتفاقات فى إكساب مواطنى بعض الدول الأطراف فيها حقوق المواطنـــة داخل نطاق دول أخـــرى متعاهدة معها ومثلها حقوق المواطنة فى العمل والتقاضى فى دول المجموعة الأوربية[2].

المواطنة والانتماء:

الانتماء حاجة متأصلة فى طبيعة النفس البشرية. وإنسان لا ينتمـــى لوطن تائه. ووطن من غير إنســـان ينتمى إليه مكان

(١) نبيل عبد الفتاح، المواطنة والدولة الحديثة، مقال بجريدة الدستور، العدد ٨٥ فى أول نوفمبر سنة ٢٠٠٦م صفحة ٢٥.

(٢) نبيل عبد الفتاح، المواطنة والدولة الحديثة، مقال بجريدة الدستور، العدد ٨٥ فى أول نوفمبر سنة ٢٠٠٦م صفحة ٢٥.

مهجور لا معنى له[1]. وترتبط المواطنة بالانتماء ارتباطًا وثيقًا إذ إن الانتماء مظهر من مظاهر تفاعل المواطنة. فعندما يتفاعل المواطن مع وطنه فى صورة المواطنة يظهر أول ما يظهر انتماؤه لهـذا الوطن فى صـورة ولاء وحب وإخـلاص وتفان وتضحية وكل هذه النتائج تتمخض عن مظهر المواطنة فى شـكل انتماء بل إن الوطنية فـى حقيقتها إنما تعنى – فى معناها القانونى الحديـث – انتماء المواطـن إلى دولة معينة يحمل جنسـيتها ويدين بالولاء لها.

المواطنة والسياسة:

السياسـة تعنى إدارة شئون الناس والتفكير فيها والتمييز بين صائبها وفاسدها والتعاون مع الذين تدار شئونهم بالتفكير والتشـريع والممارسـة والتوجيـه والتغيير، والسياسـة هى المحرك لجميع الشـئون والمتحكمة فى السلام والحرب والعلم والمعرفة والموجه الأساسى للاقتصاد نحو رفاهية الشعب (عند إحباطهـا يكون بؤس المجتمع) والوطن نفسـه يفرض الثقافة

(١) ريان قوت، ترجمة ابن بكر وسحر الشبشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش، صفحة ٩٠.

السياسية الوطنية والتى تفرض نفسها على المتعلم المثقف حتى لا يبقى نائيًا بفكره وإحساسه عن بلاده.

بينما المواطنة كما سبق فى مفهومها هى تفاعل المواطنين بوطنهم، وتقتضى التصاقهم به وتفرض عليهم التجاوب معه والوطن يسعد ويشقى ويسمو علميًا وحضاريًا وسياسيًا بمشاركة مواطنيه الفعالة الدائمة والدائبة[1].

إذن فالسياسة هى إطار التحرك ومجاله ووسيلته المشاركة التى هى روح المواطنة وبغيرها لا تتحقق فاعليتها ولا تثمر ولا تجدى.

المواطنة والقانون والعدالة:

مفهوم دولة القانون يكمل مفهوم القانون. ودولة القانون هى الدولة التى تعيش بالقانون وتمارسه تطبيقًا فى واقع حياتها فى كل تصرفاتها السياسية والقضائية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأخلاقية.

(١) عبد الكريم قطب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية ٣٣ مركز دراسات الوحدة العربية.

ويكتمل مفهوم القانون بوضوح مفهوم العدالة التى تنفى عمليًا كل أشكال الظلم فتحقق بذلك جوهر العدالة[1] فالقانون وسيلة لتحقيق غاية العدالة والقانون المحقق للعدالة هو المناخ المنظم للمشاركة الفعالة للمواطنة فلا تتواجد المواطنة بشكل منتظم محكوم إلا فى إطار من القانون الذى يستهدف العدل. ولقد سما القانون بالمواطنة ووضعها فى أعلى مكانة بل فيما يعرف بالقمة من القوانين. فموضع المواطنة غالبًا من القوانين هو الدستور أو المواثيق، كما حدث فى المادة ٤٠ من دستور جمهورية مصر العربية وكما حدث فى دستور المدينة المنورة على عهد النبى ﷺ.

وحتى عند تعديل دستور جمهورية مصر العربية حظيت المواطنة بجانب كبير من الاهتمام وكان المقترح أن تكون بديلاً عن تحالف قوى الشعب العاملة فى الدستور المقترح وتعديل مواده وهكذا اتضحت الصلة الوثيقة بين المواطنة والقانون المستهدف للعدالة.

---

(١) عبد الكريم قطب، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، سلسلة الثقافة القومية ٣٣ مركز دراسات الوحدة العربية.

المواطنة والحرية:

إن الحريــة قيمة بذاتهــا لا تقاس ممارســتها باعتبارات خارجة عن ذاتها وعن الإنسان الذى يمارسها، ولذلك لا مجال للتردد فى تقنينها بالدساتير والقوانين. كما لا مجال للحد من ممارستها كاملة غير منقوصة[1].

والضابــط الأساســى لحدودها هو عدم الإضــرار بالآخرين حسب القاعدة: (أنت حر فيما لا تضر) وكما جاء فى الحديث الشريف عن النبى ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار)[2].

ومــن المعلــوم أن الحرية حق مهــم، بل من أهــم الحقوق المكفولة للمواطنة. فالعلاقــة بين الحرية والمواطنة تتجلى فى أن المواطنة عند مباشرتها تقتضى أن تتم هذه المباشرة فى حرية لا يقيدها إلا تجنب الإضرار وذلك حتى يتحقق المرجو منها.

المواطنة والسلطة:

لابــد للوطن فى شــكل الدولة الحديثة من ســلطة حاكمة تتعــدد ســبل توليها الحكم وفــى النهاية لابد مــن وجودها

(١) المرجع السابق، عبد الكريم قطب، قضايا الفكر العربى.
(٢) رواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده.

كضـرورة حتمية وضابط للتشـريعات صدورًا وقضـاءً وتنفيذًا ورعايـة للحريات حمايـة وانضباطًا فلا تخرج عن مسـارها وحدودها فتضر.

والمواطنة فى حاجة ماسـة إلى السـلطة التى تنظم تفاعلها ومشـاركتها حتى لا تتحول إلى تخبـط وتعارض وفوضى تضر بمصلحـة الوطن والمواطنين. فالسـلطة وقايـة وحماية وتنظيم ورعاية المواطنة.

والسـلطة فى الحقيقة لها معنيان: **الأول**: تعنى المؤسسات التى تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وقد تكون أربعة:

١ – سلطة تشريعية: تصدر التشريعات وتراقب تنفيذها.

٢ – وسلطة تنفيذية: تنفذ القوانين بلوائح وقرارات.

٣ – وسلطة قضائية: تطبق القوانين واللوائح والقرارات.

٤ – سـلطة الصحافة: للـرأى والتعبير عـن الآراء وإلقاء الضوء على جميع السياسات.

المعنـى الثانى: السـلطة المعنوية المخولة لكل من السـلطات الأربع.

وجميـع هذه السـلطات بأنواعهـا ومفاهيمهـا فى خدمة المواطنة وتيسر فهمها وتسهلها.

المواطنة والنساء:

طالبت النساء لقرنين ماضيين كاملين بوجوب أن تصبح مطالبهن النوعية جزءًا من المواطنة أى بأن يصبحن نساء مواطنات. ولم يكن هذا المطلب مقبولاً ولم يلب خلال هذين القرنين، وكانت هذه المطالب النسوية تحديدًا هى ما يضع النساء فى علاقة تتناقض مع المواطنة أو فى أفضل الأحوال مفارقة وتتعارض معها.

والواضح أنه إذا كان شأن النساء أن يصبحن مواطنات أى كائنات مستقلة عن الرجال ومساوية لهم وهن مع ذلك كائنات مغايرة على المستوى الجنسى يجب أن تخضع كل من النظرية والممارسة الديمقراطية لتحول جذرى[1].

- لكى نحصل على مواطنة متساوية لكل من الرجل والمرأة تحتاج النسويات إلى خلق مفردة أخرى للمواطنة يجب أن تقوم المرأة بتصحيح المفهوم والممارسة للمواطنة ليست لمعنى المساواة فحسب بل الحرية والمشاركة والسياسة والتقييم السياسى كذلك.

---

(١) ريان قوت، ترجمة ابن بكر، وسحر الشبشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش صفحة ٩٠ وصفحة ٩١.

– المشاركة للحصول على حقوق متساوية هى أساس السعادة المتساوية مع الرجال يجب أن تكون المرأة محترمة بينهم وليست مجرد جسد مرغوب فيه ليغازل رغبتهم الجنسية، ويجب أن تكون محترمة فى نظر نفسها ويجب أن تبذل مزيدًا من الطاقة، ويجب أن تكون أكثر فائدة، ويجب أن تكون النساء مشاركات فعالات فى المجتمع وسوف تتحقق المواطنة بالفعل عندما تزداد مشاركتهن فى صناعة القرار[1].

المراحل الأساسية للمواطنة:

تتابع متوالية فى ثلاث مراحل كما يلى:

المرحلة الأولى: (**مرحلة الفكرة**): بدأت فى المدينة الأثينية (أثينا) فى القرن الخامس أو السادس قبل الميلاد، ولم تخرج عن إطار الفكرة، ولم تظهر شكلاً مكتملاً بل اقتصرت على الجانب السياسى فقط فكان من حق جماعة أن تشارك فى إطار المدينة وذلك لنخبة متميزة منها لم تتجاوز إلى الأجانب والنساء والعبيد حيث كان المجتمع عبوديًا.

(١) ريان قوت، ترجمة ابن بكر، وسحر الشبشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش صفحة ٩٠ وصفحة ٩١.

وتكلم كثيرون عــن المواطنة وأهميتهــا وأوضحوا الاهتمام بأهمية ممارســتها على الجانب الإنســانى والأخلاقى، ولكن الأفكار لم تتحقق على أرض الواقع.

المرحلة الثانيــة: (**مرحلة الممارســة**): هى مرحلة عملية ظهر فيها التحرك على المســتوى العملى القاعدى حتى تتحقق المواطنة عمليًا ويطلق عليها المواطنة بالممارسة بعد أن تبلورت المواطنة فكريًا فى المرحلة الســابقة وبعد الجهود الفلسفية التى كان آخر نتاجها العقد الاجتماعى لجان جاك رسو والذى حدد معالم المجتمع المتحد فــى إطار الدولة المتحضرة وأظهر أفرادها المواطنين المشــاركين فى السلطة الممارسين للمواطنة وحقوقها والملتزمين بواجباتها.

المرحلة الثالثة (**مرحلة النظرية**): ؛ باتســاع مفهوم المواطنة بدخول طبقات وفئات جديدة فى بداية القرن العشــرين وهذه الطبقات الاجتماعية الجديدة القاعدية دخلت دائرة المشــاركة فــى إدارة شــئون البلاد مما شــكل جوهر المواطنــة الحقيقية واستكمل نظريتها المستخلصة من واقع دائرة ممارستها الشاملة لكل المواطنين وأطلق عليها (مواطنة القرن العشرين)[1].

(١) أ/ سمير مرقص، إطلالة على مسار المواطنة التاريخى، من صفحة ١١ إلى صفحة ١٦ (باختصار).

صور المواطنة الجديدة:

يمكن تصور أربع صور لها وهى:

١ – الكوزموبوليتانيــة: تعنى كيف ينتمى الناس اتجاهًا إزاء المواطنين الآخرين ومجتمعات الثقافات الأخرى.

٢ – المواطنــة الأيديولوجيــة (الدينية): هــى التى تتعلق بحق والتزامات مواطنى الأرض بالنظر إلى الديانات.

٣ – مواطنــة الأقليــة: ضمنت حقــوق الدخول فى مجتمع ما والبقاء فيه ولو كانوا قلة.

٤ – المواطنــة المتحركــة: وتعنىالحقوق والمســئوليات فى أماكن وثقافات أخرى[١].

صور أخرى للمواطنة:

هناك أربع صور حديثة رئيسية أخرى هى:

الأولى: الصــورة الجمعانيــة: تــدل ضمنًا على المشــاركة والخدمة الاجتماعية من أجل المنفعة العامة فهى تشــدد بقوة على المشــتركات الضمنيــة: الثقافة والقيمــة الأخلاقية التى يشترك فيها المواطنون ويجادل المناظرون بأنه من أجل الحفاظ

(١) نبيل عبد الفتاح، المواطنة والعولمة، صفحة ٤٤.

على مجتمع ما يجب التحكم فى التطبيقات العملية المؤثرة للمواطنة على المستوى الأخلاقى.

الثانية: الجمهورية المدنية: تظهر المواطنة بوصفها المشاركة السياسية، ولا يشير إلى نظام أخلاقى أساسى أو إلى تجمع أصلى، ولكنه يشير إلى فكرة مساهمة المواطنين فى صنع القرار وإضفاء القيمة على كل من الحياة العامة والجدل العام.

الثالثة: الليبرالية الجديدة: هو المفهوم التحريرى ويرى المواطنة بوصفها وضعية قانونية وهى فى الواقع جديدة فعلاً، ولكنها تحتفظ بخيوط تربطها بالليبرالية الكلاسيكية وأنصارها ضد الرفاه الاجتماعى ومع السوق الحرة فهى ترعى المواطنين مبدئيًا كمستهلكين عقلاء للبضائع العامة، كما نعتقد أن المصلحة الشخصية هى الدافع الأساسى المحرك للمواطنين.

الرابعة: الليبرالية الاجتماعية: أصبح مفهومًا عن المواطنة مسيطرًا فى معظم الديمقراطيات الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية، وهو المفهوم الذى استجابت له المرأة بصورة أساسية وطبقًا لمنظورها يجب أن تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة أى تشمل كل البالغين ضمن نطاق الدولة كما يجب أن تتضمن المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية

كمقابل فى المساواة فى الواجبات، ويحصل الأفراد بمقتضاها على أكبر قدر ممكن من التحرر ليمارسوا حقوقهم وليطوروا شخصياتهم. وللمواطنة الليبرالية الاجتماعية معيار أخلاقى محدود، وهو ما يمكن أن نجده فى قوانين الجدولة وهو معيار ما تتمتع به العدالة وعدم التميز من سمة أخلاقية[1].

المواطنة الفعالة:

تلك صورة فعالة متفردة يلزم إيضاحها فيما يلى:

إن المواطنين بالمعنى العادى للكلمة – هم أولئك الذين يأخذون دورهم فى أن يكونوا حاكمين ومحكومين ويختلف هذا الوضع من دستور لآخر، وفى الدولة المثالية هم القادرون والراغبون فى الحكم والطاعة مع الحياة الفاضلة كهدف لهم.

ولا تتألف المواطنة الكاملة من المشاركة فى صنع القرار فقط بل من احتلال الذاتية السياسية أيضًا، ومن كيفية لعب الأدوار السياسية والقدرة على التقييم السياسى[2].

(١) ريان قوت، ترجمة أيمن بكر وسحر الشبشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش، صفحة ٣٢ وصفحة ٢٣٩.

(٢) ريان قوت، ترجمة أيمن بكر وسحر الشبشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش، صفحة ٣٢ وصفحة ٢٣٩.

موضوعات المواطنة[1]:

لابد لباحث موضوع المواطنة من مواجهة الموضوعات التالية ودراستها:

أولاً: الحرية: لها مقابلات من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: المدى الذى يكون فيه الشخص حرًا من القيد الاجتماعى أو القانونى فى فعل ما يمكن أن يشتهى فعله.

الوجه الثانى: تعنى من جهة أخرى استقلالاً (الوضعية الرسمية) للشخص باعتباره مستقلاً ومساويًا لغيره وليس تابعًا.

الوجه الثالث: حرية المرأة: فطالما تفعل النساء الأشياء التى يفعلها الرجال فلماذا هن غير متحررات، والمطلوب تنشيط تحررهن. فكون الإنسان امرأة لا يجب أن يحد من حريتها وذلك من مقتضيات المواطنة ومهمة تحقيق حرية النساء يشترك فيها ثلاثة: الدولة – الرجال – النساء.

الدولة: بتعزيز انضمام النساء كمواطنات متساويات مما يفيد الدولة الديمقراطية إذ سيدمج مواهب ومهارات جديدة.

---

(١) ريان قوت، ترجمة أيمن بكر وسحر الشيشكلى، مراجعة وتقديم فريدة النقاش، صفحة ٩١، ١١٠، ١٣٧.

الرجال: بتضامنهم مع مجموعة المواطنين المرتبطة ببعضها فيما يتصل بحريتها.

النساء: هن أصحاب المصلحة وهذه مهمتهن أنفسهن، فعليهن أن يجهدن أنفسهن في استحداث ما يمكنهن من تحرير أنفسهن.

ثانيًا: الحقوق:

في كل معجم للمواطنة تمنح الوضعية الرسمية للمواطنين مدخلاً لحقوق مهمة ولكنها ليست كل الحقوق التي يفكر المواطن فيها.

حقوق المواطنة وحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان بقرارات دولية تكاد تسود العالم بكل دولة ومواطنيها. أما حقوق المواطنة فتضعها دولة معينة لمواطنيها بقوة القانون فهي حقوق قانونية محددة متجسدة يمكن المطالبة بها بقضايا في المحكمة.

الحقوق في مجال المواطنة الليبرالية الاجتماعية:

فكون الفرد مواطنًا تمنحه المواطنة حقوقًا متساوية مع كل من عداه من المواطنين، وأبرز هذه الحقوق التي تمنحها المواطنة، ومن أهم موضوعاتها ثلاثة هي:

١ – حقــوق مدنيــة: تتمثل فــى صور التعبــير والتفكير والاعتقاد والحق فى حيازة ملكية خاصة وإبرام عقود قانونية.

٢ – حقوق سياسية: تتمثل فى حق التصويت والترشيح فى الانتخابات.

٣ – الحقــوق الاجتماعية: تتمثل فــى الحقوق التى تضمن الرفاهية والأمن الاقتصاديين.

ثالثًا: المساواة الاجتماعية: تتمثل فى معنيين هما ما يأتى:

المعنى الأول: المساواة فى الثروة المادية: هى ليست مبدأ مطلقًا ولا معيارًا صارمًا ولكنها مفهوم نسبى وإن للاقتصاديات تأثيرًا كبيرًا فى الحقوق السياســية بحيث يصعــب التمييز بين القوة الاقتصادية والقوة السياســية فيؤثر موقع الشــخص الاقتصادى فى ممارســته لحقوقه السياســية، ويؤثر مستوى الثروة المادية فى مواطنة المــرأة بطريقة أخرى. فالفقر فى المجتمع الرأسمالى يقلل من قيمتها، ولا يحظى المرء بالاحترام لأنه ببساطة ينقصه المال ولا يسمع صوته، ولا رأيه لأنه صوت خاسر.

المعنى الثانى: المساواة فى المشاركة الاجتماعية: فإنها تؤثر فى مواطنة الفرد المواطن ومســتوى ونوع المشاركة الاجتماعية

كلاهما مهم فى هذا الخصوص. فمن خلال الممارسة الاجتماعية يتعلم الناس كل أنواع المهارات التى تنعكس فتفيد فى حد كبير فى ممارسة المواطنة الديمقراطية.

وجميع الحقوق السابقة لا تحتاج إلى مجرد الإثبات والتقرير بالدساتير والقوانين وإنما هى فى حاجة ماسة إلى الممارسة ممن قررت لأجله هذه الحقوق من المواطنين. فإن ممارسة هذه الحقوق يمثل جزءًا حاسمًا من ممارسة المواطنة التى تنبع منها هذه الحقوق، فإن لم تتم ممارستها فإنها ستظل فى الدساتير والقوانين (حبرًا على ورق) بل لا تساوى فى القيمة الورق الذى كتبت عليه. خاصة فيما يتعلق بالمرأة التى لا تمارس حقوقها الرسمية المقررة لها فى الدساتير والقوانين بالمستوى نفسه الذى يمارسه الرجل مما يجعلنا نقول: إن المرأة بذلك ليست مواطنة مساوية للرجل بعد لأن مواطنتها ناقصة فى ممارستها ولن يمكن الوصول إلى المواطنة الفعالة الكاملة والمتساوية بين الجنسين كوسيلة لزيادة احترام النساء إلا إذا حدثت ممارسة النساء بالمشاركة فى صنع القرار ونجحت فى القيام بهذا. وهذا هدف وغاية مرجوة تحقيقها. ويقتضينا الأمر أن نستوضح الموضوع بإلقاء الضوء عليه بأسلوب آخر فيما يلى:

المواطنة بين المفهوم والممارسة[1]:

لكى ينجلى وضع المواطنة من مفهومها النظرى إلى ممارستها العملية يقتضى الأمر بيان ما ترتكز عليه المواطنة من قيم محورية عملية تتمتع بها لتنقلها من المفهوم النظرى إلى المشاركة والممارسة الفعلية، وتتمثل هذه القيم المحورية على أربع مرتكزات هى:

أولا: المساواة: وتنعكس على العديد من الحقوق مثل التعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء.

ثانيًا: الحرية: وتنعكس فى العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التنقل داخل الوطن وحرية الحديث والحوار والمناقشة مع الآخرين حول مشاكل المجتمع حاضره ومستقبله وحرية تأييد الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما تتعلق بالوطن فى شئونه الداخلية أو الخارجية.

ثالثًا: المشاركة: تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق فى تنظيم حملات الضغط السلمى على بعض المسئولين لتغيير

(١) الشيخ عبد الحميد محمد على والقس فكرى رجائى، المواطنة بين المفهوم والممارسة، صفحة ١١.

السياسة أو البرنامج أو بعض القرارات، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمى المنظم: كالتظاهر والإضراب حسبما ينظمها القانون، وتأسيس والاشتراك فى الأحزاب السياسية أو النقابات أو الجمعيات الأهلية أو تنظيمات أخرى خاصة بخدمة المجتمع أو طائفة من أفراده.

رابعًا: المسئولية الاجتماعية: وتتضمن العديد من الواجبات كواجب دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن واحترام حرية وخصوصية الآخرين واحترام القانون.

وهكذا ومن كل ما سبق يتبين أن المواطنة ليست مجرد مجموعة من النصوص والمواد القانونية التى تثبت مجموعة من الحقوق لأعضاء جماعة معينة وتفرض عليهم مجموعة من الواجبات، ولكنها ممارسة نشاط داخل مجتمع ولا تتم بشكل عرضى أو محلى بل هى عملية تتم بشكل منتظم ومتواصل وبطرق صغيرة وعديدة وبتفاصيل لا تعد. هى جزء من نسيج حياتنا اليومية.

ولذلك فالوعى بالمواطنة يعتبر نقطة البدء الأساسية فى تهيئة المواطن للمواطنة مما يستوجب ويتطلب بشكل ضرورى التربية على ثقافة المواطنة بكل ما تحمله من قيم وما تحتاجه

مــن مهارات. ومن هنــا تأتى علاقة المواطنــة الوثيقة والمهمة بالتربيــة والتعليــم إذا أردنــا تحقيقها علــى وجهها الأمثل والأكمل مفهومًا وممارسة.

عوامل تنخر فى مفهوم المواطنة (أعداء المواطنة)[1]:

تواجــه المواطنــة باعتبارها مفهومًا ناشــئًا معاصرًا للدولة الحديثة مصادمات وعوائق تتعرض لمسيرتها وتنخر مفهومها ممــا يؤثر بالضرورة على ممارســتها ويترصد أعــداء المواطنة ليبرزوا هذه العوامل التالية:

١ – نمــو الادعاء بــأن هناك معايــير تفوق فــى أهميتها وأولويتها معايــير الدولة والقومية: وهمــا محتوى المواطنة. وهــذه المعايير التى ينميها الادعــاء العدائى تتمثل فى ضمير الفرد المواطن وتعاليم الأديان مما يصارع المواطنة ويغالبها.

٢ – العولمة والنظام العالمى الجديد: فإن وســائل الاتصالات الإلكترونيــة الحديثــة (الكمبيوتر والإنترنــت والتليفزيون والموبايــل) جعل الفواصل بين الدول ســهلاً جدًا وميســرًا مما يكاد يجعل العالم بدوله المختلفة كأنه الدولة أو الوطن الواحد

(١) حسن أحمد، أين حوارات المواطنة؟، صفحة ١٩ وما بعدها (بتصرف).

ممـا أثر تأثيرًا بالغًا فى المواطنة التـى هى ارتباط بين المواطن ودولة واحدة فكيف يكون مصيرها والعالم كله كاد يكون وطنًا واحـدًا فهل صارت المواطنـة لصيقة بالعالميـة، كما قد أصبح المواطن عالميًا وذلك تصوير لأعداء المواطنة.

٣ – تغيير القيم والأخلاقيات: إن من أبرز خصائص شباب المواطنـين فى هذا الزمان التعجيـل ونفاد الصبر ولا طاقة لهم علـى الانتظار مدعين أنهم فيما يدعون فى عصر السـرعة وكل هذه الصفات خلقت فى النفوس عدم الاستقرار مما زعزع الثقة فى مفهوم الوطـن وأضعف الارتباط به وانعكـس بالتالى على المواطنة متأثرة به وبات شـعار الشـباب هو (ليس بينك وبين بلد نسب خير البلاد ما حملك).

والتمثـل بمقولة سـيدنا على كرم الله وجهـه: (الغنى فى الغربـة وطن والفقـر فى الوطن غربة). مـن أجل ذلك كان من الضرورى ترسيخ مفهوم المواطنة تحصينًا لعدم زعزتها وحرصًا على الصالح العام لدى النشء.

٤ – انتشـار الفسـاد فى دوائر السـلطة وتزايد جشعها وحـرص القائمين علـى تحقيق مآربهم الذاتيـة دون خدمة

مصـــالح المواطنين مما هز مصداقية الحكام لدى الشـــعب كل ذلك كان ضمن العوامل التى تجتث الدعائم التى ترتكز عليها المواطنة.

المواطنة من منظور إسلامى

نأتى إلى خاتمة المطاف أو كما يقال إلى بيت القصيد فإن ما سبق كأنه بمثابة التحضير وتهيئة الفكر لهذا الموضوع الرئيسى والمهم وإعداد الإطار الذى تحل فيه الصورة المقصودة والمطلوبة.

تعريف المواطنة فى الموسوعة العربية العالمية:

المواطنة هى تعبير قومى يعنى حب الشخص وإخلاصه لوطنه ويعرفها أحد الكتاب: بأنها مجموعة من الحقوق والواجبات يتمتع ويلتزم بها فى الوقت ذاته كل طرف من أطراف هذه العلاقة.

ويرى الكاتب الإسلامى فهمى هويدى أنها: تعبير عن جوهر الصلات بين دار الإسلام وبين من يقيم فى هذه الدار من مسلمين وذميين مستأمنين[1].

(١) د. خالد عبد العزيز الشريدة، رؤية فى السياسة الاجتماعية، ورقة بحث سنة ١٤٢٦ سنة ٢٠٠٥م.

وباستعراض هذه التعريفات الثلاثة نلاحظ ما يلى:

١ – أن التعريف الأول أبرز الوضع القومى لمجال متسع لوطن كبير يبادله المواطن القومى حبًا وإخلاصًا نظير تمتعه بكل ما فيه من خيرات ونعم.

٢ – أما التعريف الثانى فيركز على علاقة بين طرفى المواطن والوطن يتبادلان فيها الحقوق المكفولة للمواطن مقابل الواجبات المؤداة منه.

٣ – أما التعريف الثالث فهو الذى يتجلى فيه المفهوم الإسلامى بما تضمنه من التعبير عن الوطن بدار الإسلام وبما شمله من تعميم المواطنين فشمل المسلمين والذميين والمستأمنين فكان أوضح ما يكون فى التعبير عن المواطنة من منظور إسلامى مما يجعلنا نختار هذا التعريف الثالث تعريفًا إسلاميًا للمواطنة.

المواطنة بمفهومها الحديث والإسلام[1]:

المجتمع الإسلامى لا يناهض المواطنة إن أريد من مضمونها الانتماء للوطن – الشعب والأرض والمؤسسات – دون إلغاء حرية أو محو صفة.

(١) د. محمود كريمة، مقال فى جريدة صوت الأزهر، السنة الثانية، العدد ٣٨٩ ٩/ ٣/ ٢٠٠١م.

أما إذا كان المصطلح أو ما وراءه أو ما لا يعلم ظاهرًا أو ما كان علـى هوى واضعه الانقلاب على الدين أو الحق أو طمس هوية أتباعـه فإنها بهـذه الصفات مرفوضة لأنها إمـا أن تؤدى إلى علمنة المجتمع أو إعلاء طائفة – قلت أو كثرت – على الكثرة الوافرة لاتباع الدين مما يتجافى مع أبسط الأعراف.

والمجتمع الإسـلامى مع إقراره مبدأ المسـاواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات على أساس إنسانى فى المقام الأول ومع تقريره لحرية إبداء الرأى إلا إنه قيد الحقوق الفردية بشـكل يضمن مصلحة الجماعة.

فالحقوق الفردية فى الإسـلام ليست مطلقة. وحمل الإسلام الفرد واجبات والتزامات مادية ومعنوية تكفى لتحقيق مصلحة الجماعة وإيجاد المجتمع المتعاون.

وعلـى ضوء ما سـلف فـإن المواطنـة بمعناهـا الصحيح – لا المزيف – لا يرفضها الإسـلام ما دامت تعنى حسـن وصدق الانتمـاء للوطـن سـواء ولد بـه أم لم يولـد الوفـاء بالحقوق والواجبات بمـا فيه المصلحة المحققـة لا الموهومة والاعتزاز بالموروث الدينى والهوية والصيغة الثقافة المستمرة.

أمــا إذا أريد بالمواطنــة محو الهوية وتنحيــة الدين أو ما بقى منه مــن أمور فرديــة العقيدة وشــعائر تعبدية وأحوال شــخصية وفقه الأســرة والمواريث. وأما ما عــداه من معاملات مالية ونظام وقضاء وتشــريع جنائى فلا وجود له إلا فى بطون المصنفات الفقهيــة وقاعات دروس المؤسســات التعليمية وإذا أريد بالمواطنة كذلك التذرع أو التقلل لإرضاء الغير للانســلاخ عــن الدين أو للحيلولة بعدم إقامة ما يدور فى خيالات البعض من الدولة الدينية المثار من جماعة منســوبة للدين شعارًا وهى فــى واقع الأمر عمل سياســى بحت ليســت مؤهلة للإنابة عن المسلمين ولا التحدث باسمهم. والمواطنة بهذا خداع وكلمة حق يراد بها باطل.

نشأة المواطنة فى الإسلام[1]:

إذا كان التطــور الغربــى لم يعــرف المواطنــة إلا بعــد الثورة الفرنســية بســبب التمييــز فى الدين بــين الكاثوليك والبروتستانت وعلى أســاس العرق بسبب الحروب القومية،

(١) د. محمد عمارة، مقال السنة النبوية فى المواطنة والوحدة الوطنية، مقال الأخبار – العدد رقم ١٧٠٧ سنة ٥٥ الجمعة ١٢/ ١/ ٢٠٠٧م.

وعلى أساس الجنس بسبب التحيز ضد النساء وعلى أساس اللون فى التمييز ضد الملونين.

فإن المواطنة الكاملة فى الحقوق والواجبات قد اقترنت بالإسلام وتأسيس الدولة الإسلامية الأولى فى المدينة المنورة على عهد رسول الله ﷺ فالإنسان فى الرؤية الإسلامية هو مطلق الإنسان والتكريم الإلهى لجميع بنى آدم. وقد وضعت الدولة الإسلامية المواطنة موضع الممارسة والتطبيق والتقنين فى المواثيق والعهود الدستورية منذ اللحظة الأولى لقيام هذه الدولة. ففى أول دستور فى المدينة المنورة وفى أول سنة هجرية نص دستور الصحيفة أو دستور المدينة على أن اليهود أمة مع المسلمين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، وأن بينهم النصر على من حارب وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.

وهكذا تأسست المواطنة فى الإسلام فى الدولة الإسلامية عندما جمعت الأمة أهل الديانات المختلفة والمتعددة على قدم المساواة لأول مرة فى التاريخ وعندما بدأت العلاقات بين سلطة الدولة الإسلامية على عهد النبى ﷺ بين المتدينين بالنصرانية: نصارى نجران السنة العاشرة الهجرية قررت

لهم الدولــة بالعهود الموثقة كامل المســاواة فى حقوق المواطنة وواجباتهــا وكان الشــعار هو: (لهــم ما للمســلمين وعليهم ما عليهم).

وقد نص العهد لنصارى نجران ولكل النصارى عبر الزمان والمكان على أن :

«لنجران وحاشيتها وسائر من ينتحل النصرانية فى أقطار الأرض جــوار الله وذمة محمد رســول الله ﷺ علــى أموالهم وأنفســهم وملتهــم وبيعتهم وكل ما تحــت أيديهم أن يحمى جانبهم ويذب عنهم وعن كنائســهم وبيعهم وبيوت صلواتهم ومواضــع الرهبان ومواطن الســياج وأن يحــرس دينه وملتهم وأينما كانوا بما يحفظ به النفس والخاصة.

وعندما أباح الإســلام زواج المســلم من الكتابية (اليهودية والنصرانية) أســس ذلك على شــرط احترام عقيدتها الدينية احترامًــا كاملاً واشــترط أنه لابد فــى الزواج مــن رضا أهل الزوجة الكتابية.

وبلغت آفاق المســاواة فى حقــوق المواطنة إلى النص فى عهد رسول الله ﷺ على مساعدة الدولة الإسلامية لأهل الكتاب عند الحاجة فى بناء دور عبادتهم وترميمها.

وفى المسائل المالية والاقتصادية كالخراج والضرائب نص فى العهد المذكور على الإنفاق عليهم عند عجزهم، ولا يحملون إلا قدر طاقتهم وقدرتهم ولا يكلفون شططًا ولا يتجاوز بهم أصحاب الخراج عن نظرائهم.

ولم تقف الدولة الإسلامية عند أهل الكتاب (اليهود والنصارى) وإنما شملت حتى المتدينين بالديانات الوضعية من المجوس والزرادشت والبوذيين والهندوس وغيرهم.

الواجبات مقابل الحقوق:

من مقتضيات المواطنة مقابلة الحقوق بالواجبات. فكما يتمتع المواطنون بالحقوق لابد أن يؤدوا ما عليهم من واجبات إزاء وطنهم الذى متعهم بهذه الحقوق. تلكم هى المواطنة المتوازنة المتعادلة.

وقد انطبقت تلك القاعدة على المتدينين من غير المسلمين فى ظل الدولة الإسلامية والذين أفاض عليهم عهد رسول الله ﷺ الحقوق كاملة إذ قرر لهم حماية الأنفس والدماء والأموال والأعراض وأماكن العبادة.

ومقابل ذلك وحتى يحدث التقابل والتعادل والتوازن يشترط عليهم عدم الحرب على أحد من المسلمين فى سره

وعلانيته، وألاَّ يساعدوا أحدًا من أهل الحرب على المسلمين بسلاح أو خيل أو رجال أو غير ذلك، وألاَّ يكون أحد منهم عينًا لأحد من أهل الحرب على المسلمين، وألاَّ يظهروا العدو على عورات المسلمين. فإن نقضوا عهدهم من بعد ميثاقهم فليأذنوا بحرب من الله ورسوله والمؤمنين ولن تأخذهم بهم رحمة ويكونون بذلك قد أخلوا بالمواطنة واختلت فى حياتهم موازينها وتوازنها فحق عليهم العقاب والجزاء.

حق المواطنة والجزية[1]:

جرى العرف الإسلامى على تسمية غير المسلمين المقيمين فى المجتمع الإسلامى بأهل الذمة (الذميين)، ويرى الكثير أن هذا الوصف قد بات فى حاجة إلى المراجعة. فإن معيار قسمة الناس على أساس أديانهم يلغى قيمة الوطن الذى يجب أن يظل ملكًا للجميع سواء الذين يدافعون عن العقيدة أم الذين يدافعون عن التراب.

إن غير المسلمين صاروا شركاء فى أوطان المسلمين، وإن ديار المسلمين ينبغى أن تظل ملكًا للمسلمين وغير المسلمين من غير

(١) د. إدوار غالى الدهبى، معاملة غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى، صفحة ٩١ وما بعدها.

تسلط ولا أفضلية من أحد على أحد لأنه لا فضل لإنسان على إنسان إلا بتقواه وعمله الصالح.

فغير المسلمين المقيمين فى الدولة الحديثة مواطنون فيها لهم من الحقوق بكل ما للمسلمين وعليهم من الواجبات ما على المسلمين[1].

وخلاصة القول أن تعبير أهل الذمة لم يعد معبرًا عن الواقع الراهن لأن جميع أبناء الدولة مواطنون يستمدون حقوقهم ويتحملون واجباتهم بناء على صفة المواطنة التى ترفض التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

سقوط الجزية:

معنى الجزية: لفظها معرب من كلمة كزيت الفارسية ومعناها الخراج الذى يستعان به على الحرب.

تاريخها: أول من سنها كسرى أنو شروان ملك الفرس وجعلها طبقات وكذلك فرضها يونان أثينا على سكان سواحل آسيا الصغرى حوالى القرن الخامس قبل الميلاد وفرض الرومان

(١) د. محمد سليم العوا، أصول النظام الجنائى، ط٢ سنة ١٩٨٣م صفحة ٣٧ دار المعارف.

الجزية علـى الأمم التـى أخضعوها. وقررهـا النصارى على المسلمين عندما استولى الإمبراطور باسيل على حلب.

علتها: اختلف الفقهاء حول علة فرض الجزية على النحو الآتى:

ذهب فريق إلى أنها عقوبة لغير المسلمين. وذهب فريق آخر إلى أنها بدل سـكنى دار الإسـلام. وذهب فريق ثالث إلى أنها بدل حماية ومنعة، وهو الراجح وهو رأى الأحناف والزيدية والقاعدة المشهورة (الحماية بالجباية).

سـقوطها: إذا زالـت العلة وهـى الحماية فـلا داعى إلى الجزية، وعلى ذلك فتسـقط الجزية إذا زالت أسـبابها بزوال الحمايـة للذميين أو إذا أدوا فريضة الجهاد والدفاع عن الوطن مشـاركين للمسـلمين كما هو حادث الآن فـى الدولة الحديثة حيث يجند المواطنون جميعًا بصرف النظر عن دينهم.

الفكر السياسى الإسلامى والمواطنة[1]:

إن الفكر السياسى الإسلامى لا يعترض على مفهوم المواطنة الحديثـة، ولكنه يعطى لهـذا المفهوم اتسـاعًا بحيث يصبح

(١) د. خالد عبد العزيز الشريدة، ضاعت المواطنة فى عالم متغير، بحث مقدم سنة ٢٠٠٥م (مرجع سابق صفحة ٨١).

مفهومًا أكثر شمولاً. فالمواطنة الصالحة ليست حكرًا على مكان دون آخـر بل إن ممارسـتها مطلوبة فى كل زمـان ومكان فى الداخل والخارج.

ولعل أبرز مـن أعطى لمفهوم الوطنيـة المنبثقة من المواطنة اتساعه الإنسـانى المصطفى ﷺ حيث قال: (ليس منا من دعا إلى عصبية)[1]. فالإسلام تجاوز مضمون هذا الحديث من المفهوم السياسى الضيق إلى المفهوم الإنسانى الشامل الواسع.

فإن الإسـلام يعطى مفهومًا إنسـانيًا للمواطنة ينصهر فيه الـولاء والانتماء من الجزء إلى الكل بحيـث لا يتوقف امتداد الولاء أو الانتماء عند حدود العائلة أو القبيلة أو البلدة أو حتى الدولة، وإنما يتسـع ليشمل كل شـىء من مكان الوطن وزمانه ودون حـدود لمعنى السياسـة والجغرافيا مما يعرف إسـلاميًا بدار الإسلام.

وهكذا سما الإسـلام بالمواطنة مرتقيًا بممارسـتها الوطنية فوق التعدديـة الثقافية والتى كانت من أبرز المشـكلات التى تواجـه الوطنيـة فتحولـت فـى المجتمعات الإسـلامية إلى

(١) رواه أبو داود فى سننه (جزء من حديث).

ما يعــرف بتلاقى الثقافات وتوافق الأفــكار مما كان مواجهة رشيدة وفريدة لمشكلة التعددية.

المرأة والمواطنة فى الإسلام[1]:

المــرأة جهاز روحــى عجيب يلقى فى قلب الرجل أســرار القــوة ومعنى الثقة فــى النفس. وهى إنســان كريم وأسمى ما فيها إنسانيتها الرفيعة. وقد قضت سنة الله أن تجعل كرامتها منوطــة برعاية أمانتها الخاصة، وأن تجعل ســعادتها منوطة بــأداء وظيفتها أمًا أو زوجة أو ربة بيــت، فإن كانت أمًا تفى طاعتها رضوان الله تعالى وتحت أقدامها الجنة.

وإن كانت زوجة صالحة فهى أفضل ذخر يستفيده المرء من دنياه بعد تقوى الله، وهى الحســنة التى يطلبها المؤمن من ربه صباح مســاء ويتمناها فى دنياه وآخرتــه تصديقًا لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾[2]، حيــث يرى بعض المفسرين أن الحسنة هى الزوجة الصالحة.

---

(١) د. عبد الرحمن عميرة، رجال ونساء أنزل فيهم قرآن، المجلد الثالث، صفحة ٤١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠١.

والمرأة فى منهج الإسلام هى الستر والوقاية وهى الحفظ والرعاية. وهى مع زوجها متلابسان كما صورتهما الآية الكريمة أروع تصوير بقوله تعالى: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾[1] حتى يخوضا معركة حياة معًا ويوفقهما الله فى تربية الأولاد ويقيما دعائم عشهما على الود والمحبة.

حقوق المرأة المترتبة على المواطنة فى ظل الإسلام:

أمَّا ما يتعلق بالحقوق كما سبق أن ذكرنا فهى نوعان:

أولاً: حقوق مدنية: تشمل التصرفات المترتبة على الأهلية كالبيع والإيجار والهبة وغيرها من الحقوق العينية الأصلية والتبعية والشخصية والذهنية، وفى جميع هذه الحقوق العينية الأصلية والتبعية والشخصية والذهنية وفى جميع هذه الحقوق تتحقق للمرأة المساواة الكاملة مع الرجل فتتمتع بكل هذه الحقوق تمامًا كالرجل دون أى قيد عليها ما دامت كاملة الأهلية وتسرى عليها أحكام الأهلية اكتمالاً ونقصًا وانعدامًا كما تسرى على الرجل تمامًا.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

وفى ذلك تتميز المرأة عما تتميز به المرأة فى كثير من الدول الأوربية إذ تنتقص من أهليتها وتحرمها من حقها فى كثير من التعامل وكثيرًا ما تنسبها إلى زوجها حتى فى اسمها إذ يلحق اسمها باسم زوجها.

ثانيًا: حقوق سياسية: كالمساواة والحرية والمشاركة فى الشئون العامة. وسنتناول هذه الأمثلة الثلاثة بشىء من التفصيل نظرًا لما يثار حولها من جدل ونقاش فى ظل الشريعة الإسلامية:

(أ) المساواة: تثار بشأنها مناقشات جدلية حول العناصر الآتية:

الأول: الميراث: حيث يدور الجدل حول تميز الرجل عن المرأة فيه من واقع قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[1]. وظاهر النص فى الآية الكريمة يبرز تفاضل الرجل بقدر ضعف أختـه الأنثى ولم يبدُ من الآية الحكمة من ذلك التى يظهرها تتابع الآيات الأخرى، كما سيأتى كما يظهرها الدور الذى يقوم به الرجل من الإنفاق وما يتحمله من الأعباء المالية فهو

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

فى موضع المعطى دائمًا بينما المرأة على العكس منه تمامًا فهى موضــع الآخذ، ومن يتلقى الإنفاق وهى المعول إن كانت زوجة أو أمًــا أو أختًــا ولو كانت امرأة مقتدرة فإن مســئولية الإنفاق دائمًا على الرجل.

والزوايا الأخرى التى تبرزها الآيات الأخرى وتبين المواضع التــى تتميز فيها المرأة فى الميراث يظهرها الباحث المتأمل كما ظهرت فى البحث التالى:

أظهــر البحث[1] أنه على الرغم مــن أن هناك أربع حالات ترث فيها المرأة نصف الرجل. فهناك ٣٠ (ثلاثون) حالة ترث المــرأة أكثر منــه. وعلى الرغم من أن الديانــة اليهودية تحرم المرأة من الميراث ومع ذلك فلم يهاجمها أحد.

فقد أجرى الدكتور صلاح سلطان أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة دراســتين: الأولى: بعنــوان فقه المرأة وقضية المساواة. والثانية: بعنوان ميراث المرأة وقضية المساواة.

(١) دراسة فى مقال دين ودنيا للعيسوى بصحيفة الميدان، الصفحة العاشرة ٢٣ من شوال سنة ١٤٢٧هـ الموافق الأربعاء ١٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٦م. ويمكن الرجوع إلى هذه الدراسة لمعرفة الحالات الثلاثين.

وقدم للدراستين الدكتور محمد عمارة الذى أكد أن من بين حالات الميراث ثلاثين حالة ترث فيها المرأة أكثر من الرجل أو مثله أو ترث هى ولا يرث هو بينما ميراثها نصف الرجل لا يتعدى أربع حالات فقط. وأن التمايز فى الميراث لا تحكمه الذكورة والأنوثة بل تحكمه معايير ثلاثة هى:

١ – درجة القرابة: بين الوارث والمورث ذكرًا كان أم أنثى فكلما اقتربت الصلة زاد النصيب فى الميراث.

٢ – موقع الجيل الوارث: من التتابع الزمنى للأجيال فالتى تستقبل الحياة عادة يكون نصيبها أكبر من نصيب التى تستدبر الحياة. فالبنت مثلاً ترث أكثر من الأم وكلتا البنتين ترث أكثر من الأب.

٣ – إذا توفرت للمرأة كفالة قوية مؤكدة يقل نصيبها عن نصيب الرجل فى الميراث لقوة حقها فى النفقة كميزان ربانى دقيق.

فإذا قلت أوجه الكفالة فإن المرأة ترث مثل الرجل كما فى حالة الإخوة مع الأخوات لأم، وقد ترث أكثر منه وقد ترث ولا يرث نظيرها من الرجال، وإذا وضعنا حقوق المرأة التى تكسبها فى جانب وحقها فى الميراث أيًا كان فى جانب فسيبدو لنا أن المرأة بحق أحظى من الرجل كثيرًا.

القوامة: توضحها الآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ ﴾[1]. فمن هذه الآية الكريمة تبين أن قوامة الرجال على النساء تقوم على ركنين أساسيين:

أولهما: ربانى خلقى: هو اختلاف خلقة وطبيعة كل من الرجل والمرأة حيث إن الرجل مخلوق ليتحكم فى تصرفاته العقل بالحكمة ليتلاءم مع ظروف كونه رب الأسرة وراعى شئونها والقائم على مصالحها. أما المرأة فمخلوقة لتهيمن عليها العاطفة لتناسب الأمومة ولتشمل الأطفال بعطفها وحنانها، وكما تقول القاعدة الأصولية (كلُ ميسر لما خلق له) مأخوذة من الحديث الشريف. وكما يظهر نص الأية الكريمة: ﴿ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ ﴾.

ثانيهما: دنيوى اكتسابى: يكتسبه الرجل من واقع تصرفاته فى حياته ودنياه فى معايشته لزوجته وأسرته وتبرزه الآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ ﴾ فالتزام الرجل بالإنفاق على أسرته ملبيًا طلباتها قاضيًا بالمال الذى

(١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

يكتسبه حاجاتها يعطيه الحق فى إدارة شئونها وتدبير أمورها. حتى لو كانت المرأة غنية لا ينتقل إليها الالتزام بالإنفاق وإن اضطرت إلى الإنفاق فإلى حين ونظرة إلى ميسرة وحكم الاستثناء من القاعدة الواردة فى الآية الكريمة.

الحرية: الذى يهمنا من مظهر الحرية هو انطلاق المرأة بحرية إلى العمل: وهو أساسًا واجب الرجل الذى يتولى الإنفاق على الأسرة، ولكنه فى ذات الوقت يثير الجدل فى حق المرأة فى العمل باعتبارها نصف المجتمع وإهمالها إهمال لطاقة تعطل هذا النصف فى المجتمع مما يضر بإنتاجيته ويؤثر فى تقدمه وتحضره.

ومن المسلم به فى فقه الشريعة الإسلامية أن مجال العمل الذى يخص النساء مباح للمرأة لتعليم البنات ومعالجة المريضات وتوليد أولات الأحمال كل هذا وأمثاله لا سبيل إلى إثارة المناقشة والجدال فيه. كما أن عمل المرأة وهى فى بيتها لا اعتراض عليه من أحد بل تزكيه الشريعة الإسلامية. فقد ورد فى الأخبار أن عائشة أم المؤمنين g رأت أثر الغزل فى يد امرأة فقالت أبشرى بما لك عند الله عز وجل لو رأيتم بعض ما أعد لكن معاشر النساء لما أقررتم ليلاً ولا نهارًا. وعلقت على ذلك بقولها المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهدين فى سبيل الله.

وتبين السيدة عائشة فضل مكث المرأة فى بيتها واهتمامها بشئون زوجها فتجيب عندما تسأل عن أفضل النساء بأنها (التى لا تعرف عيب المقال ولا تهتدى لمكر الرجال فارغة القلب إلا من الزينة لبعلها والبقاء فى الصيانة على أهلها)[1].

أما عمل المرأة فى الوظائف العامة: (غير مكثها فى البيت أو عملها فيما يخص النساء) فهو مثار الجدل والنقاش وبالتالى الخلاف على النحو الآتى:

فمن الفقهاء من يرى اقتصار عمل المرأة على ما يناسبها من عمل فيما يخص النساء ومكثها فى البيت استنادًا إلى نص الآية الكريمة ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[2].

وفريق آخر يرى أنه لا مانع من خروجها للعمل إذا كانت ستخرج غير متبرجة استنادًا إلى الفقرة التالية من الآية فى قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴾ فمفهوم هذه الفقرة أن القيد على الخروج هو التبرج فإذا انتفى التبرج استباح الخروج.

---

(١) د. عبد الرحمن عميرة، رجال ونساء أنزل الله فيهم قرآنا، المجلد الثالث صفحة ١١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٣.

ومن الفقهاء من قيد عمل المرأة بالضرورة الملجئة إليه كفقد العائل وعدم وجود من بصرف على الأسرة إلا المرأة.

وكذلك أبـاح البعض عمل المرأة معاونـة لزوجها فى عمله بموافقتـه فى أعمـال الزراعـة أو الحـرف أو الصناعة التى لا ترهق المرأة.

المشاركة فى الشئون العامة (السياسية):

من مقتضيات الدولة الحديثة وباعتبار المرأة نصف المجتمع يتطلب الأمر مشـاركتها فى الحياة السياسية كالإدلاء بصوتها فىالانتخابـات فى المجالـس المختلفة (النيابية والشـعبية والنقابيـة والجمعيات الأهلية والشـركات والهيئات)، وذلك حتـى لا يفقد المجتمع عنصرًا مهمًا من عناصر المواطنين وذلك من أهم حقوق المواطنة الذى أعتقد أن الشـريعة الإسـلامية فى روحها ومفهومها الشـامل لا تعارضـه ما دام يتم فى إطار من الآداب العامة والاحتشام وعدم التبرج.

أسباب ضرورة العمل للمرأة بصفة عامة:

١ – توسيع أفق المرأة وتنمية شخصيتها.

٢ – مساعدة من يعولها أو إعانة نفسها وأطفالها عند فقد العائل.

٣ – النهــوض بالمجتمع فلا يمكن تحقيــق تقدمه ونصفه (المرأة) عاطل.

الإشكاليات التى تعوق كامل تحرر المرأة: (حرية المرأة):

١ – التراث الأموى الذكورى الذى لا يزال يهيمن على حركة تحرير المرأة حيث كان الأمويون ينحازون نحو الذكور، وشيوع المفاهيم الخاطئة التى تكرس التمييز على أساس الجنس.

٢ – انتشار دعوات عودة المرأة إلى المنزل والتى تجد لها قبولاً فى دوائر كثيرة من المجتمع بعد تدعيمها بنصوص دينية.

٣ – مازال الموروث الشــعبى يؤثر فى سلوك المرأة والرجل على الســواء وتساعد الثقافة الســائدة على قبوله كذلك نمطية دور المرأة بالتركيز على الجمال والأنوثة[١].

معوقات قيام المرأة بحقها السياسى[٢]: (المشاركة السياسية)

إن مشــاركة المرأة فى الحياة السياسية ضعيفة ولا تتناسب مع النســبة العددية للمرأة فــى المجتمع ولا مع ما أعطته لها

(١) المصرية كمواطنة – سلسلة إصدارات منتدى حوارات الثقافات، عدد ٢٢ صفحة ٢٨ – ٣٠.

(٢) المصرية كمواطنة – سلسلة إصدارات منتدى حوارات الثقافات، عدد ٢٢ صفحة ٦٢ – ٦٤.

المواطنة من حقوق فى ظل الشـريعة الإسلامية ويرجع ذلك إلى المعوقات الآتية:

١ – عدم استقلالية المرأة استقلالاً كاملاً، فهى فى الحقيقة كيـان تابع للرجل، ويعتبر مسـئولاً عنها حتـى وإن كان أقل منها مستوى وثقافة.

٢ – انصراف المرأة عن العمل مما جعل نسبة البطالة تتزايد بين النساء.

٣ – الفهم الخاطىء للدين وعدم التعمق فى دراسـته مما كان داعيًا للمعوقين السابقين من جهة ومما أدى إلى تقليص دور المرأة استنادًا إلى الرأى الفاسد الذى يعتبرها عورة يجب مواراتها.

٤ – ارتفاع نسـبة الأمية والجهل بين أفراد المواطنين عامة وبين النسـاء خاصـة وبحكم انعزالهم بصفـة خاصة مما أدى إلى عدم إدراك المرأة لدورها وتزايد ضعفها واسـتكانتها وعدم مطالبتها بحقوقها والتمسك بها.

٥ – الثقافة السـائدة فى المجتمع والتى تحجم دور المرأة، فالعادات والتقاليد تفرض عليها أن تبقى فى الظل.

٦ – غياب الرسالة الإعلامية البناءة أو تقصيرها البالغ.

٧ – غياب التنشئة السياسية للمرأة والرجل على السواء فى مجالات التربية البيت والمدرسة والعمل ودور العبادة.

٨ – الخطاب التنويرى للمرأة لا يخاطب إلا النخبة ولا يصل إلى القاعدة.

٩ – سلبية المرأة وخضوعها واستسلامها للأعراف والتقاليد.

١٠ – إن صياغة القوانين التى صدرت لصالح المرأة لا تمكنها من القيام بدورها، وإن العبرة بالتنفيذ وليست بالنصوص وإلا تحولت حبرًا على ورق.

كيفية مواجهة المعوقات:

١ – تيسير مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بتسهيل حصولها على الرقم القومى لإثبات شخصيتها عند الإدلاء بصوتها مع تخصيص لجان للمرأة لا يزاحمها فيها الرجال عند التصويت وتخصيص عدد من المقاعد فى قائمة المرشحين للمرأة حتى يكون ذلك ضمانًا لتمثيلها فى المجالس النيابية.

٢ – إتاحة الفرص لتشغيل المرأة فيما يناسبها من عمل كوظائف التدريس بمدارس البنات والتمريض وعلاج النساء بعد إعدادهن لكل هذه الوظائف وذلك حتى تتمكن المرأة من الاستقلال وتتمتع بالانفرادية بذاتها.

٣ – تصحيح المفاهيم الدينية بتجديد الخطاب الدينى لدى الدعاة وتوصيل ذلك إلى النساء فى القواعد الشعبية، وتغيير أساليب الإعلام بكل أجهزته ليخدم قضية مواطنة المرأة ونشر الثقافة بين عنصر النساء بما يعدهن إعدادًا سياسيًا صحيحًا.

٤ – العمل على إدخال التربية السياسية بالقدر المتلائم فى مناهج الدراسة وتدريس ربطها بالدين فى المساجد فى ندوات ودروس خاصة بالسيدات للوصول بالمرأة إلى المستوى المناسب فى الوعى السياسى.

٥ – مناقشة التقاليد والموروثات مناقشة موضوعية فى ضوء الفكر الدينى المستنير وفى ضوء المتغيرات المعاصرة مع إبراز ما فى التقاليد من فضائل وما تتضمنه من مساوئ.

٦ – تفعيل دور مؤسسات المجامع الأهلية (الجمعيات والنقابات) لأداء دورها على الوجه الأكمل وبكل حريته.

٧ – وضع خطة زمنية متأنية يتم وفقها معالجة جميع المعوقات دون تسرع.

عائد المواطنة «صمام أمان»[1]

إن منطقة الشرق الأوسط تضم أوطانًا عربية وإسلامية تمزقها صراعات طائفية ومذهبية وتدمرها جرائم ومجازر يرفع أصحابها زورًا وتضليلًا شعارات دينية ولم تعد المصادمات تقتصر على أطراف مسيحية وإسلامية، وإنما على الشيعة والسنة ومشاحنات قومية وعرقية بين تركمان وأكراد، وقد تنفجر بين أكراد وعرب وتتصدع دول وتتساقط وتنهار كيانات وتتفتح أبواب النيران عندما يتقاتل أبناء الوطن الواحد. ومن هنا كانت أهمية التأكيد على مفهوم المواطنة وقيمتها ومبادئها فالكل أبناء، والكل متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات ولا تفرق بينهم عقيدة ولا دين ولم تعرف المنطقة عبر التاريخ انقسامًا دينيًا أو طائفيًا إذ كانت تحت ظلال المواطنة ولو عادت كما كانت فى السابق لوجدت المخرج مما فيه.

(١) نبيل زكى، صمام الأمان حق المواطنة، جريدة الأخبار، صفحة ١٧ فى ١/ ٢/ ٢٠٠٧م.

المواطنة هى الحل:

ذلك لأن ممارسة المواطنة ومباشرتها وفق مبادئها وقواعدها وأصولها هى الحل لكل قضايا دول الشرق الأوسط، سواء العربية منها أم الإسلامية، ولا نبالغ إذا قلنا إنها الحق لقضايا حتى الدول الإسلامية فى شتى أرجاء العالم على رغم تباعدها واختلاف حدودها وتنوع لغاتها.

إن المواطنة هى علاج الفرقة بين الصراعات الدائرة فى العراق بين الشيعة والسنة من جهة، وبين العراقيين والأكراد من جهة أخرى، وبين ما يتوقع من تطلعات الإيرانيين فى العراقيين ونتائج هذه التوقعات. ذلك أن المواطنة بممارستها الإسلامية ستجعل الجميع يلتفون حول دينهم الإسلامى وتحت زعامة رسولهم ﷺ يعتصمون بحبل الله جميعًا استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ﴾[1].

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

وكذلك الأمر فى فلسطين فإن المواطنة هى علاج التصدعات التى حدثت بين فرقاء الكفاح وإخوان الجهاد. فقد استطاع العدو الصهيونى الماكر الغادر أن يمزق شمل كتائب المقاومة وبدلاً من أن كان هدفها وجهادها موجهًا إلى العدو، اختلفوا على أنفسهم بل ساعدوا العدو فى الغدر بقياداتهم واغتيالهم.

ولو أنهم مارسوا المواطنة وباشروها لوجدوا كلمتهم حماية لوطنهم فلسطين كجزء مهم من أمتهم الإسلامية بها المسجد الأقصى ثالث المساجد الحرم والذى يراد به الغدر من الصهاينة ويدبر له الهدم والتدمير لو أنهم تذكروا أخوتهم الإسلامية فى ظل زعامة نبيهم ﷺ لنجحت مقاومتهم وحققوا أهدافهم مع الصبر والكفاح كمعونات للمواطنة.

وفى مصر قلب العروبة النابض وموطن الأزهر الشريف ومنارة العالم الإسلامى تحاك المؤامرات الطائفية للإيقاع بين عنصرى الوطن المسلمين والمسيحيين الذين تعايشوا فى ظلال المواطنة الوارفة من عهد عمرو بن العاص بدخول الإسلام طواعية وتسامحًا مع العنصر المسيحى الآخر بزعامة المقوقس وتجانس العنصران فى مودة وحب حتى ظهرت هذه الأيام فئة تسمى مجموعة المهجر التى تناوئ الأوضاع فى مصر من خارجها من

الولايات المتحدة مدعية انتقاص حقوق للإخوة المسيحيين بشيء من المغالطة مما أثار كثيرًا من الجدل والمناقشة.

ثم اقترح ضمن مشروع تعديل الدستور إدخال المواطنة بديلاً لتحالف القوى العاملة وتنافرًا مع الدين حيث يرفض دخول الدين فى السياسة، وهنا مجال الملاحظة والنقاش. فما وجد الدين إلا لإصلاح شئون الحياة والتربية الدينية أيا كانت إسلامية أو غير إسلامية مطلوبة للتنشئة بل هى أساس من الأسس التى تقوم عليه المواطنة ولا تتعارض معها فالإيمان ضرورة من ضرورات الحياة وبغيره لا تستقيم ولا تصلح كما قال الشاعر[1]:

إذا الإيمان ضاع فلا أمان ... ولا دنيا لمن لم يحى دينًا
ومن رام الحياة بغير دين ... فقد جعل الفناء لها قرينًا

إن ممارسة المواطنة بالأسلوب الصحيح ستكون حلاً ووقاية من كل مشاكل مصر ولن تسمح لظهور أى فئة طائفية أو غيرها ولنضرب مثلاً لبلد ووطن إسلامى هو أفغانستان فقد ظهرت فيه اتجاهات إسلامية لم ترق الغرب. فوصمه بالإرهاب وهى

(١) الشاعر هو محمد إقبال من باكستان من قصيدة مترجمة.

دعوة طالبان واســتمرت مقاومة هذه المجموعة بجنود يمثلون عددًا من الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة.

ولو أنهم تركوا ممارسة المواطنة تأخذ طريقها لما احتاجوا إلى هذه السنوات العديدة من الصراع فإن صلاحية المواطنة لمواجهة مواقف المواطنين هى تحقيق الديمقراطية الحديثة التى تنادى بها هذه الدول المتدخلة فى الصراع بلا نهاية ولا نتيجة.